

العنوان:	أثر الإفصاح المحاسبي على التحليل المالي
المصدر:	مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية
الناشر:	جامعة كركوك
المؤلف الرئيسي:	عبدالرحمن، تانيا قادر
المجلد/العدد:	مج2, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الصفحات:	145 - 156
رقم MD:	925012
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المحاسبة، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، التحليل المالي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/925012">http://search.mandumah.com/Record/925012</a>

## اثر الإفصاح المحاسبي على التحليل المالي

تانيا قادر عبد الرحمن  
مدرس مساعد  
جامعة كركوك / كلية القانون

## المخلص

يهتم العديد من المستخدمين من مالكين ومستثمرين ومقرضين وجهات رسمية وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات المصلحة بالقوائم المالية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بأعدادها في نهاية السنة المالية بوصفها الأساس الذي يستند عليها في اتخاذ العديد من القرارات. إذ يواجه اصحاب المصالح المختلفة اثناء اتخاذ قراراتهم عنصر عدم التأكد مما يتطلب دراسة هذه القوائم بشكل دقيق وتحليلها بشكل متعمق. وتتمثل مشكلة البحث في الأثر المترتب للإفصاح المحاسبي على التحليل المالي في ظل البدائل المتاحة اما الفرضية فتقوم على مسألة اساسية وهي ان توفير وتأمين معلومات عن كافة بنود القوائم المالية والإفصاح عنها تساهم في الحصول على نتائج دقيقة وصادقة.

## المقدمة :

يواجه أصحاب المصالح المختلفة للوحدة الاقتصادية اثناء اتخاذهم لأي قرار عنصر عدم التأكد في حالة كون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها غير كافية . ولكي يستطيع هؤلاء من اتخاذ قراراتهم بشكل دقيق ولتقليل حالات عدم التأكد فهم يحتاجون الى دراسة القوائم المالية بشكل دقيق وتحليل هذه القوائم بشكل متعمق.

وتتبلور مشكلة البحث حول ما هو الأثر المترتب للإفصاح المحاسبي على التحليل المالي في ضوء وجود العديد من البدائل والطرق المحاسبية المتاحة امام كل وحدة اقتصادية . اما فرضية البحث فتقوم على مسألة اساسية وهي ان توفير وتأمين معلومات عن كافة بنود القوائم المالية وهذه المعلومات اذا ما تم الإفصاح عنها فأنها تساهم في ان تكون نتائج التحليل المالي دقيقة وصادقة .

ويهدف هذا البحث الى دراسة كل من الإفصاح المحاسبي والتحليل المالي وبيان اثر الإفصاح المحاسبي لبنود القوائم المالية على التحليل المالي والنسب المالية .

ولتحقيق هذا الهدف فإن خطة الدراسة تشمل توضيح مفهوم وطرق الإفصاح المحاسبي وانواعه والمشاكل المرتبطة به ثم بيان مفهوم التحليل المالي واساليبه وانواعه والجهات المستفيدة من التحليل المالي والنسب المالية الخاصة بالتحليل ومن ثم مناقشة اثر تغير الطرق المحاسبية المتبعة لبعض من بنود القوائم المالية والتي تم الإفصاح عنها على التحليل المالي والنسب المالية

## المبحث الأول/ مفهوم وطرق الإفصاح المحاسبي .

لقد حضى مفهوم الإفصاح المحاسبي بأهتمام خاص في الدوائر المحاسبية الأكاديمية والمهنية بسبب اتساعه بقدر اتساع نظرية المحاسبه وارتباطه بالقوائم المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس ومن ثم تفهم أكثر وأعمق للمعلومات المقدمة لهم للوصول الى القرارات الرشيدة .

وبشكل عام يعرف الإفصاح على انه ( مجموعة من السياسات المحاسبية والتي تعد بمثابة قواعد وأسس وأجراءات ونظم تتبناها الإدارة عند اعداد ونشر وعرض بياناتها المالية).<sup>(١)</sup>

كما ويعرف بأنه (توصيل بيان أو معلومة وقد يفترض هذا التوصيل مستوى فني معين كتوصيل معلومة ذات مغزى محاسبي بحث وذلك من محاسب لنظيره أو مستوى لفظي ذو دلالة معينة كالتعبير لغوياً عن معلومة ما وفقاً لما تعنيه هذه المعلومة لمستخدمها أو مستوى سلوكي محدد كالتعبير عن المعلومة وفقاً لسلوك مستخدمها).<sup>(٢)</sup>

هذا ويدور الإفصاح في المحاسبة حول كل مايتعلق بالقوائم المالية من حيث مكوناتها ومحتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية وأسلوب وطريقة عرض هذه البنود والمعلومات داخل كل قائمة بالإضافة الى السياسات المحاسبية التي يتم أتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند.<sup>(٣)</sup>

ومما سبق يعرف الإفصاح على أنه الكشف عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تغيير الوضع المالي للوحدة وكذلك أمدادهم بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من إجراء التنبؤات وتقييم الأداء السابق للوحدة الاقتصادية .

## اساليب الإفصاح المحاسبي

يتضمن الإفصاح العملية الشاملة لأعداد القوائم المالية ومع ذلك يتاح هناك الكثير من الطرق المختلفة للإفصاح ويعتمد اختيار أفضل طريقة في كل حالة على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية :

وعلى العموم يمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح كما يأتي.<sup>(٤)</sup>

- ١-شكل وترتيب القوائم الرسمية .
- ٢-المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي .
- ٣-المعلومات بين الأقواس .
- ٤-الملحوظات الهامشية .
- ٥-خطاب رئيس الوحدة الاقتصادية.

وفضلاً عن الطرق التي تم ذكرها في أعلاه فإن هناك مستويات مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

وعليه يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للإفصاح.

١-مستوى الإفصاح الوصفي **Descriptive Disclosure**

يختص هذا المستوى بالإفصاح عن المعلومات الوصفية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.

٢-مستوى الإفصاح الكمي والشامل **Quantitative and comprehensive**

ويتم الإفصاح في هذه المرحلة عن المعلومات الكمية المتعلقة بالوحدة مثل المبيعات ، الأرباح ، الأصول وغيرها.

٣- مستوى الإفصاح الفعال **Efficient Disclosure** .  
 ويعني هذا المستوى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار وفي ظله يتم الإفصاح عن المعلومات الملائمة سواء كانت وصفية أو كمية .  
 وكما يلاحظ فإن الإفصاح قد مر بمراحل عديدة حيث كانت طبيعته ومستواه يختلفان باختلاف طبيعة كل مرحلة وذلك تبعاً لاختلاف المنفعة التي يسعى إليها قراء القوائم المالية وأختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بالأمور المالية والأقتصادية حول المشروع أذ كان الأهتمام في البداية منصب على قائمة المركز المالي (الميزانية) لما تتضمنه من بنود مهمة تتعلق بحقوق أصحاب المشروع وتوزيعاتها من جهة أخرى.<sup>(٥)</sup>

في حين نرى في الوقت الحاضر أن مفهوم الإفصاح المحاسبي قد توسع ليشمل كافة القوائم المالية وكافة المعلومات المالية المتعلقة بنشاط الوحدة الأقتصادية والتي تكون مهمه لأخذ القرارات من قبل مستخدمي هذه المعلومات. ونتيجة لأهمية الإفصاح المحاسبي فقد حرصت الجامعات المهنية في شتى البلدان المتقدمة على إصدار معايير وبيانات خاصة بالإفصاح ومن هذه الجهات اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB) أذ حرصت على إصدار معيارين خاصة بالإفصاح المحاسبي والمتمثلة بالمعيار رقم (١) الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعيار رقم (٥) الخاص بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية. فضلاً عن ذلك فقد قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ومجلس المحاسبة القومي الفرنسي (CNC) بإصدار معايير خاصة بالإفصاح.

أما في العراق فقد قام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بأصدار القاعدة المحاسبية رقم (٦) والخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية بتاريخ ١١/٩/١٩٩٥.

ومضمون هذه القاعدة هي أن تتضمن الإفصاح المحاسبي كافة البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالمنشأة بهدف الوصول الى فهم أفضل وتوفير المعلومات والمؤشرات عن أداء المنشأة. هذا وقد عرضت القاعدة مجموعة من المبادئ والأحكام والأرشادات الخاصة بالقوائم المالية والمتغيرات الجارية عليها . فضلاً عن أن الإفصاح لم يقتصر فقط على القوائم المالية وعناصرها بل امتدت الى أكثر من ذلك لتشمل الإفصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة في تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات.<sup>(٦)</sup>

وجدير بالذكر أن الإفصاح المرتبط بقوائم النشاط الجاري والمركز المالي هو الحد الأدنى لما يجب على المحاسب أن يلتزم به وقد يختلف هذا الحد فيما بين الدول. وذلك على وفق المعايير المحاسبية التي تتبناها كل دولة والقوانين الملزمة بها. وللمحاسب أن يفصح عن بيانات ومعلومات تزيد عن الحد الأدنى كلما تطلب الأمر ذلك بالاتفاق مع الإدارة الحقيقية والمسؤولة عن إصدار القوائم المالية.<sup>(٧)</sup>

## المشكلات المرتبطة بالإفصاح

هناك العديد من المشكلات المرتبطة بالأفصاح والتي يمكن أثارها بقصد بيان حجم المشكلة مع محاولة ما أثير حولها من حلول وأرشادات خاصة للتغلب عليها. إذ أن ما حملته السنوات الأخيرة من مستجدات وأحداث ومعطيات وبخاصة تلك المتمثلة بحالة الأفتتاح التي شهدتها الأسواق المالية والسلعية وظهور أنشطة الأستثمار المباشر في بعض الدول قد فرض على الشركات ضرورة الأفصاح عن كافة بياناتها بما يفيد المستخدمين ايا" كان نوعهم . وتختلف وجهات نظر الباحثين والمهتمين حول مفهوم الأفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الأفصاح ومستواه فمنهم من يحصر نطاق مشكلة الأفصاح في دقة ومصداقية الأرقام المعروضة في القوائم المالية في حين يرى آخرون أن مشكلة الأفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة أي في مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها.<sup>(٨)</sup> في حين ترى الباحثة ان تحديد البيانات والمعلومات الواجب الأفصاح عنها تعد من أهم المشكلات التي يثيرها الأفصاح المحاسبي فضلا عن عدم وجود أسس ومبادئ وسياسات محاسبية ثابتة تلزم بها الوحدات الاقتصادية عند ممارستها لعملها من سنة الى أخرى وتغير هذه السياسات من وقت لآخر لمواكبة الظروف التي تواجهها الوحدة الاقتصادية . هذا فضلا" عن أن الأفصاح عن كافة التفاصيل والبيانات المالية لا يتم بدون تكلفة سواء كان ذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى المجتمع . كما أن كثرة التفاصيل غير المهمة سوف يبعد المستخدم للمعلومات المالية عن ادراك جوهر الأمور المهمة. وبالتالي لا بد ان توازن الوحدة الاقتصادية بين كل من المنفعة التي تحققها هذه البيانات والمعلومات وبين تكلفة الأفصاح عنها.

### المبحث الثاني : مفهوم التحليل المالي

لقد ازدادت أهمية التحليل المالي في الأونة الأخيرة باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية الذي يهتم بدراسة القوائم المالية كما واصبح المجال لأهتمام العديد من مستخدمي القوائم المالية وذلك لكون التحليل المالي يعد بمثابة اساس يتم الأستناد اليه عند اتخاذ القرارات . وعليه يعرف التحليل المالي على أنه (عملية تشخيص الوضع المالي الماضي والمستقبلي .<sup>(٩)</sup> للوحدة الاقتصادية بقصد إعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي .) كما ويعرف بأنه (عملية يتضمن أبراز الأرتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فتره أو فتره عده وحجم هذا التغير واثاره .)<sup>(١٠)</sup> ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول ان التحليل المالي (هو دراسة العناصر التي تتضمنها القوائم المالية بهدف اكتشاف نقاط الضعف في السياسات المالية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية بالشكل الذي يساعدها في عملية اتخاذ قراراتها وتقييم ادائها ورسم سياساتها المستقبلية). وفي اطار التوجه الأستراتيجي لعملية التحليل المالي . يشير (STEVE) الى انه اصبح بأستطاعة مدراء الوحدات الاقتصادية من خلال التحليل المالي ان ينظروا للمستقبل ليحصلوا على تصورات واضحة عن الظروف المالية للوحدة الاقتصادية ويتوافر البرامجيات في السوق خلال السنوات الأخيرة فقد أصبح بإمكان المحللين أن يدخلوا متغيرات لانهاية لها في تحليلاتهم مثل، اسعار الفائدة ومخاطر سعر تبادل العملات الأجنبية، التي يمكن ان تعطي مؤشرات قوية بخصوص قدرة الدفع .<sup>(١١)</sup>

وبهذا الخصوص لابد من اثاره مسأله في غاية الأهمية الا وهي تحديد الأسس والفروض والمبادئ التي تم الأعتداع عليها عند اعداد هذه القوائم فكما هو معلوم ان هناك اسس وفروض ومبادئ معينة يتم اتباعها من قبل المحاسب حتى يتوصل الى نتيجة النشاط والمركز المالي

للوحدة الاقتصادية الا ان التغيير في هذه الأسس والفروض والمبادئ من قبل المحاسب بين سنة واخرى سيؤدي بالتوصل الى نتائج مختلفة في كل سنة اوحتى فيما بين الوحدات الاقتصادية وهنا من الضروري على محاسبي الوحدات الاقتصادية الثبات في استخدام الطريقة المتبعة من قبل الوحدة من فترة لأخرى وعدم تغييرها . وفي حالة قيام الوحدة الاقتصادية الى احداث مثل هذا التغيير فهنا يكون من الضروري الإفصاح في الحسابات الختامية على هذا الأمر لأن ذلك سيؤثر على عملية التحليل المالي .

ونحن بصدد الحديث عن التحليل المالي لابد من الإشارة الى أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية . اذ تعتبر هذه القوائم المصدر الأساسي لعمل المحلل المالي وعليه فإنه يجب على الأطراف التي تقوم بأعداد هذه القوائم ان تأخذ بنظر الاعتبار احتياجات مستخدمي هذه القوائم من المعلومات لاتخاذ قراراتهم . فالقوائم المالية تعكس اساساً تاريخياً ماضياً بينما ينصب اثر هذه القرارات على المستقبل وتهتم به .

وبالإضافة الى ماتم ذكره فإن هناك بعض العوامل التي تحيط بهذه القوائم المالية والتي تحد من فائدتها . ومن هذه القيود .

- ١ - افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد .
- ٢ - الحرية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية .
- ٣ - قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية .
- ٤ - التقدير الشخصي لبعض العناصر .
- ٥ - الاعتماد على التكلفة التاريخية .
- ٦ - العناصر التي لا يتم تسجيلها محاسبياً

وفي ضوء هذه القيود فإن التحليل المالي يتمثل باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التحليلية للبيانات والقوائم المالية لأستنتاج مجموعة من النسب المالية يستخدم كأساس لمعرفة المركز الانتماني للوحدة الاقتصادية وتحديد مركزها المالي وكذلك تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها الوحدة وتحديد القيمة الأستثمارية لها والتخطيط لسياستها المالية . وعليه يمكن ان تنجز عملية التحليل بعدة طرق بالأعتماد على الأهداف المراد الوصول اليها او تحقيقها كما ويمكن ان تستخدم كخطوة تمهيدية تساعد ادارة الوحدة من خلال النتائج التي تظهرها في اتخاذ قراراتها الأستثمارية او الأندماجية فضلاً عن امكانية استخدامه في عمليات تشخيص المشاكل الأدارية والتشغيلية واية مشاكل أخرى يمكن أن تفيد كأداة لتقييم الإدارة وعليه يمكن القول ان التحليل المالي يقلل الأعمادية على الحدس والتخمين والأندفاع الذي يعتمد على عدم التأكد . بل أنه بالمقابل من ذلك يوطد الأساس النظامي (المنتظم) للتطبيقات العقلانية الرشيدة .<sup>(١٢)</sup>

### الجهات المستفيدة من التحليل المالي

هناك العديد من الجهات المستفيدة من التحليل المالي وعلى المحلل المالي ان يأخذ بنظر الاعتبار احتياجات هذه الجهات من المعلومات عند قيامه بعملية التحليل ويمكن تحديد الجهات المستفيدة من التحليل المالي الى ما يأتي.<sup>(١٣)</sup>

- ١ - المساهمون :ويهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة اساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالي والمستقبلي وسلامة الأستثمارات في المشروع.

- ٢ - الدائنون : يهتم الدائنون مهما كان نوعهم سواء كانوا مصارف أو مؤسسات مالية بصفة عامة بالتعرف على مدى امكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الأستحقاق .
- ٣ - الموردون : يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي لعملائه واستقرار الأوضاع المالية وعلى ضوء نتائج التحليل المالي يقرر المورد ما اذا كان سيستمر بالتعامل مع العميل ام لا .
- ٤ - الزبائن.
- ٥ - العاملون في المؤسسة وهم:
- أ- المساهمون (الملاك).
- ب- الموظفين العاملين في المؤسسة.
- ٦ - إدارة المشروع : اذ يزود التحليل المالي المدير في الوحدة الاقتصادية بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والأجراءات التي تساعد على تصحيح الأخطاء.
- اساليب التحليل المالي
- هناك العديد من الأساليب المستخدمة في التحليل المالي الا انه يمكن أن نصنف هذه الأساليب الى ثلاثة وهي.
- ١ - التحليل الرأسي.
- ٢ - التحليل الأفقي.
- ٣ - التحليل بأستخدام النسب المالية.

ويعد التحليل بأستخدام النسب المالية من أهم الأساليب المتبعة في التحليل المالي اذ ان كل نسبة من النسب المالية المستخرجة يكون لها دورها وأهميتها في عملية تقويم الأداء وتقدير نجاح الوحدة أو تعثرها من خلال تحديد نقاط القوة أو الضعف في اداء الوحدة .

وتبعاً لهذا السياق ومن خلال دراسة ومراجعة العديد من المصادر فقد قامت الباحثة بتحديد (٢٠) نسبة ترى انها ذات الأثر البالغ على القوائم المالية والنتائج التي يتم التوصل اليها وبين الجدول (١) عرض لهذه النسب وسيتم في المبحث الثالث مناقشة أثر تغير بنود القوائم المالية على التحليل المالي وعلى النسب المالية.

### المبحث الثالث

#### العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وأثرها على التحليل المالي.

شهد العالم في الأونة الأخيرة العديد من التطورات التي ادت الى ظهور الوحدات الأقتصادية الضخمة التي تتميز بالنمو في حجم اعمالها واهدافها ومن ثم التأثير على شكل ومضمون القوائم المالية من ناحية وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية اخرى . فضلاً عن ان قوة اداء أي وحدة اقتصادية يرتبط بقرارات الإدارة وهذه القرارات تتطلب اساساً سلسلة مستمرة من الأختيار بين البدائل وهذه الأختيارات تستند على التحليل المالي .

ولاشك انه يمكن القول ان الاتجاه الحديث للأفصاح يهدف الى الأفصاح المفصل ذلك ان الأفصاح عن المعلومات والبيانات المالية بصورة مفصلة سيؤدي الى مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهمها وتحليلها بصورة افضل من الأفصاح عن المعلومات المجملية وكذلك زيادة دقة التنبؤ بالأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية واتجاهات التشغيل والنسب المالية ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات التي تساعد على تحليل وتقييم التدفقات المستقبلية المتوقعة . فضلاً عن ان الأفصاح عن المعلومات المجملية لايفي باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وكذلك افتقاد المعلومات المحاسبية المجملية لأهم الخصائص النوعية الواجب توافرها وهي خاصية الملائمة وكذلك فقدان المعلومات لمقدرتها التنبؤية وفقدان خاصية التجانس الأمر الذي يجعلها غير قابلة للمقارنة مما ترتب على اثاره العديد من المشكلات وبروز التعارض بين مصالح معدي ومستخدمي القوائم المالية .

### التغيرات المحاسبية واثرها على القوائم المالية

كما هو معروف ان هناك العديد من الطرق التي يمكن اتباعها عند اعداد القوائم المالية وان اتباع أي طريقة يؤدي الى اظهار نتائج مختلفة عن الأخرى . وقد ذكرنا سابقاً بأنه على المحاسب الثبات في اتباع الطريقة المعتمدة من سنة الى اخرى الا ان تغيير احد هذه الطرق عند حساب بند من بنود القوائم المالية يكون لزاماً على المحاسب الأفصاح عن ذلك في القوائم المالية. وبهذا الصدد تود الباحثة ان توضح كيف يؤثر تغيير الطريقة المتبعة في حساب احد البنود يؤثر على نتيجة النشاط والمركز المالي وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها .

#### ١ - المخزون :

من المتعارف عليه ان هناك العديد من الطرق لحساب الرصيد المخزني ومنها :

١ - طريقة الوارد اولاً صادر اولاً .

٢ - طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً .

٣ - طريقة المعدل الموزون .

ان تغيير الطريقة المتبعة سيؤثر على رصيد المخزون وبالتالي التأثير على مجموع الموجودات المتداولة ومجموع الموجودات بشكل عام وان هذا الأثر سينصرف على النسب المالية والتي تكون الموجودات طرفاً"فيها مثل (نسبة التداول ونسبة السيولة ونسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات وغيرها من النسب الواردة في الجدول ) وان عدم اتباع مبدأ الحيطة والحذر في تحديد الطريقة المتبعة في تحديد قيمة المخزون يؤدي الى تقليل الأرباح في هذه السنة وزيادة ارباح السنة القادمة وذلك لكون مخزون اخر المدة في السنة الحالية سيصبح مخزون اول مدة في السنة القادمة .

#### ٢ - المستوى العام للأسعار :

كما هو معلوم ان البيانات المالية يتم اعدادها وفقاً للتكلفة التاريخية في العديد من البلدان دون الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار وحسب اسلوب التكلفة التاريخية ويتم قياس الأرباح المتحققة خلال الفترة بأجمالي التكاليف الأصلية للموارد والخدمات المنفقة لتحقيق تلك الإيرادات على الرغم ان هذه الطريقة هي طريقة موضوعية في القياس وتزيد من

ثقة مستخدمي القوائم المالية الا ان هناك العديد من العيوب التي تلازمها وهي ان الأرباح التي تظهر في نهاية السنة المالية هي ارباح غير حقيقية فضلاً عن ان المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تفتقر الى المصدقية وغير الواقعية وعليه فأن النتائج وكما ذكرنا سابقاً غير صحيحة مما يرجع اثره على التحليل المالي وعلى كافة النسب المالية التي تم ذكرها سابقاً . كما ان تغيير طريقة حساب قسط الأستهلاك للموجودات الثابتة من القسط الثابت الى القسط المتناقص يؤدي الى ظهور تغيرات وهمية ناجمة عن اختلاف طريقة قسط الأستهلاك وليس عن نشاط الوحدة الأقتصادية واعمالها ولهذا فأن الأفضاح عن هذه التغيرات الواردة في القوائم المالية تعد مسألة مهمة للمحلل المالي كي يأخذها بنظر الاعتبار عند قيامه بالتحليل المالي واستخراج النسب المالية (نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات ونسبة العائد على الأستثمار ونسبة حقوق المساهمين الى الموجودات الثابتة ونسبة المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة مجموع المطلوبات الى مجموع الموجودات).

### الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية واثرها على التحليل المالي

يعرف الأمر الطارئة على انه الوضع أو الحالة التي تتوقف نتيجتها النهائية ربحاً أو خسارة على حصول أو عدم حصول أمر أو عدة أمور غير مؤكدة في المستقبل وهناك أشارة الى هذا الموضوع في كل من المعيار الدولي رقم (١٠) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (٩) . وتعد الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة التي تقع بعد تاريخ اعداد الميزانية وقبل المصادقة عليها من المسائل المهمة والتي يجب الأفضاح عنها خاصة اذا كانت ذات علاقة بموجودات او مطلوبات الوحدة الأقتصادية . وعليه لابد من درج هذه الأمور عند اعداد القوائم المالية حتى يمكن للمحلل المالي من الوصول الى نتائج دقيقة تفيد مستخدمي القوائم المالية في اجراء التقييمات واتخاذ القرارات المناسبة .

فعلى سبيل المثال اذا ثبت لدى الوحدة الأقتصادية ان احد المدينين قد افلس نتيجة تعرضه للخسارة بعد تاريخ اعداد الميزانية فأن مثل هذه الحالة لابد من الأفضاح عنها أي بمعنى ان هذا الدين اصبح من المتعذر استحصاله ومما يؤثر على موجودات الوحدة المتداولة وبالتالي تأثر كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية ونسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة العائد على الأستثمار ومعدل دوران الموجودات ونسبة المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات . وكذلك الحال بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية فهي ايضاً تعد في غاية الأهمية وذات اثر مباشر على القوائم المالية والتحليل المالي والنتائج التي سيتم التوصل اليها . فمثلاً لو حصل حريق في احد فروع أو مخازن الوحدة الأقتصادية وذلك بعد تاريخ اعداد الميزانية ففي مثل هذه الحالة لابد من الأفضاح عن مثل هذا الحدث وذلك لما له من اثر على موجودات الوحدة والتأثير على النسب المالية مثل نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات ونسبة العائد على الأستثمار ومعدل دوران الموجودات ونسبة حقوق المساهمين الى الموجودات الثابتة ونسبة المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة مجموع المطلوبات الى مجموع الموجودات .

## المبحث الرابع

## الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن المبحث الحالي اهم الاستنتاجات فضلاً عن اهم التوصيات المستنبطة من واقع تلك الاستنتاجات .

اولاً:- الاستنتاجات

١ - تسهم القوائم المالية وما تحويه من بيانات في بناء قاعدة معلوماتية ترفد متخذي القرار في تحليل الأفق الاستراتيجية .  
٢ - ان التقرير والأفصاح عن بنود القوائم المالية تعد ذات أهمية لأصحاب المصالح وذلك لأن التقرير والأفصاح الدقيق يساعدهم على تقييم الوضع المالي للوحدة والتي على اساسها يتخذون معظم قراراتهم هذا يعني ان الأفصاح الكافي يكون مرغوباً من قبل مستخدمي القرارات .

٣ - ما من شك ان الجهات ذات المصالح المختلفة تعتمد على الأرقام الواردة في القوائم المالية والتي هي محصلة عمليات وسياسات وطرق واجراءات محاسبية.

٤- نستنتج من وجود علاقة قوية بين الأفصاح من جهة والقوائم المالية من جهة ثانية والتحليل المالي من جهة ثالثة وهذه العلاقات المتداخلة لها تأثيرات متبادلة بحيث نرى تأثير كل منها على الأخرى .

٥ - ان تأثير اختلاف السياسات والطرق المحاسبية من سنة لأخرى يشكل علامة مهمه يجب الوقوف عندها ودراستها وبيان اشكال التأثير واسبابه ونتائجه على القوائم المالية والتحليل المالي .

٦ - يلاحظ ان القوائم لاتخلو من عيوب وانتقادات وهذه القيود والانتقادات تؤدي الى التأثير في نتيجة نشاط الوحدة ومن ثم التأثير على التحليل المالي والنسب المالية .

## ثانياً:- التوصيات

١ - ضرورة احتواء القوائم المالية على افصاح واضح وكافي عن كل السياسات المحاسبية المهمة .

٢ - ضرورة اعطاء الأفصاح المحاسبي الأهمية الكبيرة التي تتناسب واثاره في القوائم المالية .

٣ - من الضروري ان يتخذ معدي القوائم المالية سياسة واضحة وخياراً مستقلاً بشأن تطبيق السياسات والطرق المحاسبية عند اعداد هذه القوائم .

٤ - توصي الباحثة بأن يقوم معدي القوائم المالية بالموائمة بين متطلبات الأفصاح ومتطلبات الجهات ذات العلاقة من جهة وبين تكاليف الأفصاح من ناحية اخرى وكذلك الوقوف بوجه السلبيات التي تحملها القوائم المالية مثل اعتمادها على التقدير الشخصي في كثير من الأمور والاعتماد على التكلفة التاريخية في احتساب موجوداتها فضلاً عن اقتصار القوائم المالية عن المعلومات التي يمكن قياسها بالنقد اما المعلومات التي لايمكن قياسها بالنقد فهي غير واردة بالإضافة الى افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد .

## الهوامش

- (١) عبد الحكيم سالم العاتم ، (١٩٩٧) ، الأطار العام لأعداد القوائم المالية ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، عدد (١٠٣) ، ص ٤٤ .
- (٢) عبد المنعم عوض اللة وآخرون ، (١٩٩٣) ، تحليل ونقد القوائم المالية ، مركز التعليم المفتوح ، القاهرة ، مصر ، ص ٣٦ .
- (٣) نصرالدين علي محمد هندي، (١٩٩٨)، مدى تمشي الأفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الأفصاح العالمية، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، عدد (٢٥) ، لسنة (١٧) ، مصر ص ١٢٠
- (٤). هندركسن، نظرية المحاسبة، (١٩٩٠)، ترجمة د.كمال خليفة أبو زيد، دار المريخ للنشر والتوزيع.
- (٥). حسين القاضي، مأمون الحمدان، (٢٠٠١) نظرية المحاسبة، عمان، الأردن، ص ٢٠٢.
- (٦) جمهورية العراق، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، (١٩٩٥)، القاعدة المحاسبية رقم [٦]، الخاص بالأفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية .
- (٧). عبد المنعم عوض اللة وآخرون، مصدر سابق، ص ٤٥ .
- (٨). الأطار العام لأعداد القوائم المالية، مجلة المحاسب القانوني العربي، مصدر سابق، ص ٤٤ .
- (9) Cup, Benton E., (1983), principle of financial management, john,wley, sons inc., new york, u.s.a, p 347.
- (١٠) صادق الحسني، (١٩٩٥)، المدخل المعاصر للتحليل المالي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد (٩٠)، عمان، الأردن، ص ٢١ .
- (11) Tuckey, Steve, (2000), is dynamic financial analysis of failre, insurance accounting, voi.11, issue 15, p.p 1-2.
- (12) Berntein , Leopold a.(1989) , financial statement analysis , theory , application and interpetation , richard d . irwin , inc., by toppan , co. ltd., tokyo , japan , p . 3 .
- (١٣) رضوان وليد العمار، (١٩٩٧) ، اساسيات في الإدارة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ص ٤٢ - ٤٤

## قائمة المصادر:

## اولاً/ المصادر العربية

- ١- جمهورية العراق، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، (١٩٩٥)، القاعدة المحاسبية رقم (٦)، الخاص بالأفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية .
- ٢- حسين القاضي، مأمون الحمدان، (٢٠٠١) نظرية المحاسبة، عمان، الأردن.
- ٣- رضوان وليد العمار، (١٩٩٧) ، اساسيات في الإدارة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، .
- ٤- صادق الحسني، (١٩٩٥)، المدخل المعاصر للتحليل المالي ،مجلة المحاسب القانوني العربي ، عدد(٩٠)، عمان، الأردن .
- ٥- عبد الحكيم سالم العاتم ، (١٩٩٧) ، الأطار العام لأعداد القوائم المالية ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، عدد (١٠٣) .
- ٦- عبد المنعم عوض اللة وآخرون ، (١٩٩٣) ، تحليل ونقد القوائم المالية ، مركز التعليم المفتوح ، القاهرة ، مصر.
- ٧- نصر الدين علي محمد هندي، (١٩٩٨)، مدى تمشي الأفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الأفصاح العالمية، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، عدد (٢٥) ، لسنة(١٧) ، مصر .
- ٨- هندركسن، نظرية المحاسبة، (١٩٩٠)، ترجمة د.كمال خليفة أبو زيد، دار المريخ للنشر والتوزيع.

## ثانياً/ المصادر الأجنبية

- 1- Berntein , Leopold a.(1989) , financial statement analysis , theory , application and interpetation , richard d . irwin , inc., by toppan , co. ltd., tokyo , japan .
- 2- Cup, Benton E., (1983), principle of financial management, ·john,wley, sons inc., new york, u.s.a.
- 3- Tuckey, Steve, (2000), is dynamic financial analysis of failre, insurance accounting, voi.11, issue 15.

Tanya Qader Abdulkareem

University Kirkuk

**Abstract**

A number of users such as owners , investors , money Lenders and other formal groups and others concerned with financial statements that are prepared by economic statements that are prepared by economic units(such as companies),at the end of a financial year are regarded as the foundation on which rely the users in making several decisions .During making decisions, those of different interests face the element of uncertainty which requires study and analyzing financial statements accurately and deeply .The Research problem represented in the following result of accounting announcement above the financial analysis according to the available alternatives .Assumption depends on basic issue which is providing and insuring information about all items of financial statements and that will contribute in having accurate results.